



الجمعية العمومية - الدورة السابعة والثلاثون

الجلسة العامة

البند ٨ من جدول الأعمال: إنتخاب الدول المتعاقدة التي تمثل في المجلس

ترشيح لبنان

(ورقة مقدمة من لبنان)

- ١- يتشرف لبنان بأن يعلن للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي ترشيحه لعضوية المجلس للفترة الثلاثية المقبلة في جزء الانتخابات الثالث.
- ٢- إن ترشيح لبنان ينطلق من الإعتبارات الأساسية التالية:
- لبنان عضو مؤسس في منظمة الطيران المدني الدولي منذ إنشائها في عام ١٩٤٤، وقد انضم الى الغالبية الكبرى من الإتفاقيات الدولية التي وضعتها المنظمة.
- نظراً لموقعه الجغرافي والتاريخي، يمثل لبنان منطقة جغرافية رئيسية في العالم (منطقة الشرق الأوسط) تميّزت بتعدد اللغات والثقافات والحضارات، وهذا الموقع المميّز للبنان يجعله صلة وصل بين الغرب والشرق، وهو يؤمن بأن تعزيز الطيران المدني يعتبر من أهم الوسائل لتأمين التواصل بين الدول.
- لبنان، من أوائل الدول التي ساهمت في إنشاء وتطوير قطاع الطيران المدني في منطقة الشرق الأوسط من خلال التسهيلات التي قدمها كل من مطار بيروت الدولي (حالياً : مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت) الذي كان من أوائل المطارات الدولية في العالم، وشركة طيران الشرق الأوسط (MEA)، التي كانت من أولى شركات الطيران في المنطقة، وشركة الخطوط الجوية عبر المتوسط (TMA)، التي كانت أول شركة متخصصة في نقل الشحن في المنطقة ومن أوائل الشركات في العالم.
- بات مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت من أحدث المطارات بتجهيزاته ومرافقه المؤهلة لتقديم أفضل الخدمات لشركات الطيران وللمسافرين (مدارج جديدة - شركات المناولة - شركة التموين - المواقف - السوق الحرّة...) بحيث بات مجهزاً لاستقبال ستة ملايين مسافر سنوياً، فضلاً عن تأمين خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران في المجال الجوي لمنطقة الشرق الأوسط. مع العلم بأن النمو في حركة النقل الجوي في لبنان بات يمثل رقماً مهماً في المنطقة ذلك أنه تجاوز نسبة ٣٠% مقارنة بالسنوات الماضية، بالرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية، وقد تجاوز عدد الركاب المسافرين عبر المطار عام ٢٠٠٩ (٥ ملايين) عدد سكان لبنان. مع الإشارة الى أن الحكومة اللبنانية تدرس حالياً، بالتعاون مع برنامج التعاون الفني في الايكاو موضوع توسيع مطار رفيق الحريري الدولي بغية زيادة قدرته الإستيعابية لتلبية الحاجات المتزايدة لحركة النقل الجوي.

— قام لبنان بخطوات حثيثة في مجال تطوير وتحديث أنظمة السلامة الجوية وأمن الطيران المدني ومراقبة تطبيقها بشكل فعال، بما يتلاءم مع التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي والتطور التكنولوجي، من خلال برنامج تعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، كما قام بتطوير إدارة قطاع الطيران المدني من خلال إصدار قانون يتضمن إنشاء الهيئة العامة للطيران المدني كجهاز مشرع ومراقب، وإنشاء شركة خاصة لإدارة مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت، بحيث يتم الفصل بين عمليتي التشريع والتشغيل في هذا المجال، مع إمكانية إنشاء شركات خاصة لإدارة أي مطار مدني آخر.

— بادر لبنان الى اعتماد "سياسة الأجواء المفتوحة" وإطلاق حريات الطيران من طرف واحد (بما فيها الحرية الخامسة)، فكان لبنان الدولة الأولى في المنطقة التي اعتمدت هذه السياسة (منذ عام ٢٠٠٠)، الأمر الذي عزز سياسة النقل الجوي ورفع عدد الشركات العاملة في مطار بيروت الدولي وزاد حجم الدخل الوطني، دون أن تؤثر هذه السياسة سلباً على الشركة الوطنية MEA التي تمكنت من تعزيز أسطولها الجوي وتزويده بأحدث الطائرات. وبانتت شركة طيران الشرق الأوسط من الشركات النادرة التي تحقق ارباحاً مالية ونموً عالياً بالرغم من الازمة الاقتصادية العالمية.

— تمّ الترخيص للعديد من الشركات الوطنية للنقل العارض (تشارتر)، إضافة الى الترخيص للشركات الأجنبية بهذا النقل عملاً بسياسة الأجواء المفتوحة.

— اعتمدت منظمة الطيران المدني الدولي، منذ عام ١٩٦٢ مركز سلامة الطيران المدني في لبنان كمركز إقليمي للتدريب في شؤون سلامة الطيران المدني، ويشهد المركز في هذه المرحلة تقدماً ملحوظاً على صعيد تحديث تجهيزاته وتطوير برامج التدريب لتلبية احتياجات لبنان والمنطقة في مختلف مجالات قطاع الطيران المدني. وقد جرى مؤخراً افتتاح الجزء المتخصص بأمن الطيران والذي يتم التدريب فيه بموجب برنامج تعاون مع الحكومة الفرنسية.

— يؤكد لبنان دعمه المتواصل للجهود التي تقوم بها المنظمة ولمخططاتها المستقبلية، وعلى الأخص متابعة البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة، والبرنامج العالمي لتدقيق الأمن والوسائل الهادفة الى حماية البيئة، والبرامج الخاصة بمساعدة الدول النامية والبرنامج الخاص بالسلامة الجوية للدول الافريقية وسواها، وتفعيل دور المكاتب الإقليمية.

٣- إن ترشيح لبنان سوف يكون عن الفئة الثالثة من الدول الممثلة في مجلس الايكاو، والتي يهدف وجودها في المجلس الى تأمين التمثيل المتوازن لمختلف المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم، وفقاً لقواعد التمثيل المنصوص عنها في اتفاقية شيكاغو (المادة ٥٠-الفقرة ب-٣)، باعتبار ان وجود لبنان في مجلس المنظمة سوف يؤمن التمثيل المناسب للعديد من الدول الواقعة في منطقة جغرافية واسعة في الشرق الاوسط (المنطقة الشمالية - الشرقية) غير ممثلة في المجلس (وفقاً لما هو مبين في الرسم المرفق) وإن العديد من هذه الدول أبدت رغبتها بأن يعاود لبنان تمثيلها في المجلس لولاية جديدة خصوصاً بعد ان فقد لبنان هذا المركز للمرة الأولى في الدورة ٣٦ للجمعية العمومية في سنة ٢٠٠٧، مما أحدث خللاً في سلامة وحسن التوزيع في تمثيل المنطقة في مجلس المنظمة. انطلاقاً من هذا الواقع، ابرمت الدول الواقعة في المنطقة الجغرافية الأنفة الذكر اتفاقاً تطلب بموجبه من الدول الاعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي دعم قضيتهم العادلة والتعاون الاقليمي القائم بينهم في سبيل تأمين تمثيلهم في مجلس المنظمة. على ان يتم هذا التمثيل من خلال برنامج مداورة يلحظ ترشيح لبنان للفترة القادمة (٢٠١٠-٢٠١٣) مع تسمية ممثل عن المملكة الاردنية الهاشمية كمنسوب رديف.

٤- إن برنامج المداورة الملحوظ أعلاه، والذي على أساسه يتقدم لبنان بترشيحه، يتوافق مع سياسة الإيكاو التي أقرت دائماً بفوائد هذا البرنامج، كونه يتيح للدول الواقعة في مناطق جغرافية معينة الفرصة بأن تتمثل في مجلس المنظمة بإحدى الدول المشاركة في البرنامج، وكذلك الإمكانية بأن تكون عضواً في المجلس عن طريق المداورة في التمثيل. مع الإشارة

الى أن هذا البرنامج قد حظي بتطبيق شامل خلال الانتخابات المتعاقبة لمجلس المنظمة في الجزء الثالث منها، بحيث أن تسعة من أصل ثلاثة عشر دولة من الدول الأعضاء في الجزء الثالث يجري انتخابها على أساس إتفاقات مداورة معقدة بين مجموعات من الدول التابعة لمختلف المناطق الجغرافية في العالم. الأمر الذي يثبت أهمية برامج المداورة ومساهمتها الفعالة في تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي المتوازن في مجلس المنظمة عملاً بأحكام إتفاقية شيكاغو.

٥- إن لبنان، الذي يولي أهمية كبرى لتطوير الطيران المدني والنقل الجوي الدولي، وتحذوه روح التعاون والعمل في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، يأمل في الحصول على تأييد الدول المشاركة في الجمعية العمومية لإعادة إنتخابه في المنظمة ليواصل مشاركته البناءة في أعمال مجلس المنظمة بهدف تحسين مختلف مجالات الطيران المدني بما يعود بالمنفعة على كل الدول الأعضاء في المنظمة.

